

مشكلا شبه المعيار والنظر كالحج و
نعمين الشهر الحج من العام الاول عند
ابن يوسف خلافا للمحمد ويأدى بطلاق
النية للهيئة النقل واللفظ مخاطبون
بالامر بالائمان وبالشرع من العقوبات
وبالمعاملات وبالشرع في حكم المواخاة
في الاخرة بلا خلاف فاما في وجوب
الاداء في احكام الدنيا فكذلك عند
البعض والصحيح انهم لا يجزئون باداء
ما يحتمل سقوط من العبادات ومنه
النهي وهو قول القائل لغيره على سبيل الاختلاف
للفعل وان يقتضى صفة القبح للنهي عن
ضرورة حكمه التام وهو اما ان يكون تبيحا
ليعنه وذلك نوعان وضعا وشرعا او
غيره وذلك نوعان وصفا ومجاورا كالفر

وبسج الحر وصوم يوم النحر والبيع وقت
النداء والنهي عن الافعال المحسنة يقع
على القسم الاول من الامور الشرعية على
النية الذي اتصل به وصفا لان القبح
يثبت اقتضاء فلا يتحقق على وجه يبطل به
المقتضى وهو النهي ولهذا كان الربا و
وسائر البيوع الفاسدة وصوم يوم النحر
مشروعا باصله غير مشروع بوصفه لتعلق
النهي بالوصف لا بالاصل والنهي عن بيع
الحر والمضامين والملاقيح ونكاح المأرم
مجاز عن النفي فكان نسخا لعدم محله وقال
الشافعي رحمه الله في البابين ينصرف الى
القسم الاول قوله لا يكال القبح كما قلنا في
الحسن في الامر لان النهي في اقتضاء القبح
حقيقة كالامر في اقتضاء الحسن ولان